

معايير القيمة بين الفكر الفلسفي ورؤى النقد الأدبي الحديث

ريحان إسماعيل المساعيد*

ملخص

رام هذا البحث الكشوف عن التصورات الفلسفية والرؤى النقدية الجمالية الدائرة حول مصطلح القيمة ومفاهيمه وتجلياته المتعددة الإشكاليات، فقصد إلى الإجابة عن سؤال محوري يُمثل مشكلته الرئيسية التي تشغله ويحاول وضع الحلول المناسبة لها، وهو: إلى أي مدى نستطيع وصل الرؤى النقدية الحديثة - الدائرة حول معايير القيمة الأدبية - باتجاهات الفكر الفلسفي ومعايير القيمة؟ ويتفرع سؤال آخر مداره البحث في (مكمن القيمة وتمظهرها) وهو: ما المعايير النقدية التي يحكم بموجبها على النص الأدبي بأنه حمّال قيم؟ وينتج بهذا إشكالية مفادها: هل القيمة مُضمّنة في النص الأدبي أم أنّ القيمة فعل القارئ الذي يُعيد إنتاج قيم النص من جديد؟ وبما أنّه لا توجد ثوابت نقدية عند النقاد لإصدار أحكام القيمة في باب تلقي العمل الأدبي وقراءته، فهو اجتهاد يظلّ باهية مفتوحاً، ويُعدّ أحد مسوغات هذا البحث لاجتهاداتٍ قرائية جديدة تبحث في باب قيمة العمل الأدبي.

الكلمات الدالة: معيار، القيمة، النظرية، النقدية، الفلسفة.

المقدمة

وتمظهرها) وهو: ما المعايير النقدية التي يحكم بموجبها على النص الأدبي بأنه حمّال قيم؟ والقيمة - هنا - لا ترتبط ضرورةً بالأعراف الاجتماعية والأخلاق الإنسانية التي تصيفُ جديداً إلى مَنْ يَصِفُ بهذا الخلق أو بهذه القيمة (كالصدق أو الكذب، والجمال أو القبح، والجودة أو الرداءة...)، إنّ القيمة مفهومٌ يتعدى الواقع خارج النص (كالمضامين الأخلاقية والاجتماعية والتاريخية والنفسية وغيرها) ويتجاوزها إلى كلّ ما يحمل قيمة نقدية جمالية ونصية داخل بنية العمل الأدبي وتشكيله، بحيث تتضام القيم الأخلاقية إلى القيم الجمالية لتشكلُ بَدْءاً جوهرياً من أبعاد النقد النصي، دون فرضها من الواقع الخارجي، فمناط الفرضية قائم على التساؤل حول فاعلية كلّ من القيم الخارجية والقيم الداخلية وأثرها في إصدار حكم القيمة، وفي سبيل الوصول إلى المعيار الوحيد أو المعايير المتعددة للقيمة يكونُ مسوغاً بحث القيم النقدية، فالمشكلة قائمة - هنا - في إيجاد ميزان أو أكثر يستطيع الناقد بموجبه تمييز القيم الأدبية من غيرها، وقياس فاعليتها، ومحاولة تصنيفها وإصدار حكم نقدي بمقتضاها، ومن ثمّ تعميمها على النقاد وأرباب الأدب والمهتمين بشؤونه.

ويتفرع عن هذين السؤالين بوصفهما فرضيتين رئيسيتين أسئلة أو فرضيات جديدة منبثقة من الفرضية الأم القائمة على علاقة الوصل بين معايير القيم النقدية ومعايير القيم الفلسفية، ومن هذه الفرضيات:

أولاً- إنّ معيار القيمة الفردية (الذاتية) في الفكر الفلسفي يتصل بمعيار القيمة في المذاهب والمدارس النقدية الحديثة

رأى البحث -حتماً عليه- عرض تمهيد في نظرية المصطلح؛ فالانطلاق من بحث (القيمة) كمصطلح زكن أساس يستطيع القارئ بوساطته معرفة تشظي المفهوم وتعدد دلالته في الحقول المعرفية المتنوعة، إذ دار التمهيد حول سؤال مفاده: كيف نستطيع ضبط مفهوم القيمة وتعدد دلالات المصطلح في حالتنا الأفراد والتكيب؟ وقد جاء ذلك بعد اقتراح رؤية عربية لبناء المصطلحات بدل استيرادها.

ومن ثمّ دار البحث حول سؤال محوري يُمثل مشكلته الرئيسية التي تشغله ويحاول وضع الحلول المناسبة لها، والإجابة عن سؤالها، وهو: إلى أي مدى نستطيع وصل الرؤى النقدية الحديثة - الدائرة حول معايير القيمة الأدبية - بمعايير الفكر الفلسفي ومنطلقاته في النظر إلى القيمة؟ وذلك بحثاً في المناهج والمدارس والنظريات النقدية التي تهتم بالقيمة الأدبية، وتأصيلها فلسفياً على المستويات (الفردية والاجتماعية والمثالية)، بحيث يقرّ في الأذهان عدم انفصال المعرفة الإنسانية بمظاهرها وتجلياتها الفكرية والأخلاقية والدينية والفنية والإبداعية.

ويتفرع عن سؤال البحث الرئيس سؤال آخر لا يقل أهمية عن السؤال الأصل يتمثل في البحث عن (مكمن القيمة

* قسم اللغة العربية، جامعة الزرقاء، الأردن. تاريخ استلام البحث 2016/02/11، وتاريخ قبوله 2016/05/21.

الأدبي أم أن القيمة فعلُ القارئ الذي يُعيد إنتاج قيم النص من جديد؟ وبما أنه لا توجد ثوابت نقدية عند النقاد لإصدار أحكام القيمة في باب قراءة الأدب وتدقيقه، فهو اجتهاد يظلُّ بابهُ مفتوحاً، ويُعدُّ مسوغاً لهذا البحث لاجتهادات قرائية جديدة تبحث في باب قيمة العمل الأدبي.

المبحث الأول: مقارنة تمهيدية للمصطلح

أولاً: نحو رؤية عربية للمصطلح:

يشكل المصطلح علامة معرفية في أنساق التواصل الاجتماعي في المستويات كافة، وهو الوسيلة التي تضمن البعد عن سوء الفهم في تناقل الإشارات اللغوية بين المتخصصين؛ لأن المصطلح يمثل وحدة معجمية دالة تسمو باللغة إلى نطاق الفكر والفهم بكافة تجلياته.

فالمصطلح - في شتى حقول المعرفة - وسيلة التعبير عن المفاهيم وعنصر فاعل للفهم (بوعكاز، 2009م، ص 183-191) بين أقطاب هذا الحقل، ومبدأ لنقل المعرفة، وإداعها، والبناء عليها، فكل علم مشتغلون به يتفقون أو لنقل: (يصطلحون) على شكل مفاهيمه، ويصبح المصطلح دالاً على التصور في حين وروده في سياق التواصل العلمي بين أفراد هذا الحقل، وهذا هو ما يجب أن يكون، ولكن الواقع يحمل في ثناياه إشكاليات كثيرة نتيجة لعدة أسباب منها: ضعف الترجمة أو المترجم وعدم تخصصه في المادة المترجمة، وتعدد الأنساق المعرفية للنص المترجم وتعدد اللغات، ومن ثم تعدد المترجمين للمفهوم الواحد بمصطلحات متعددة، وكذلك اتساع المصطلحات في الحقل الدراسي الواحد بسرعة هائلة، ولأسباب تتعلق بالمؤسسات أو الجهود التي تبذل فردياً، وغيرها من العوائق المادية، كالدعم المقدم للبحث العلمي (خاصة دعم البحوث الإنسانية)، بالإضافة إلى مشاكل المركزية المصطلحية (انظر: إبراهيم، 1996م، ص 75) التي تنشأ المصطلحات المعرفية في نطاقها؛ حيث تبقى الموثل الأول في الحصول على المصطلح ومفهومه ومتابعة تطور هذا المفهوم وما يدور حوله من دراسات، ويتمثل هذا المركز بالغرب الأوروبي والأمريكي بشكل خاص، وغيرها من التحديات.

فالواقع العربي يعيش على موائد الآخرين، إنه يعيش أزمة المصطلح التي نشأت من أزمنة مختلفة: اقتصادية واجتماعية وسياسية وعلمية ونقدية وأدبية... إلخ ناتجة عن التشتت في الفكر والوجود والمعطيات الحضارية مادة ومعنى، فالمصطلح نتاج الفكر والواقع الحضاري لأي أمة نابهاً تبتكر النظريات العلمية في حقول المعرفة المختلفة، إنها تكشف وتسمي الأشياء.

كالرومانسية والسريالية وغيرها. ويرتبط المعيار الفردي/ الذاتي بنظرية التعبير الأدبي في رؤى النقد الحديث.

ثانياً- إن معيار القيمة المجتمعية في الفكر الفلسفي يتصل بمعيار القيمة في التوجهات والمدارس النقدية الحديثة كالواقعية والمذاهب النفعية التي تُقدّر قيمة العمل والإنتاج والمنفعة. ويرتبط المعيار المجتمعي بنظرية الانعكاس في رؤى النقد الحديث.

ثالثاً- إن معيار القيمة المثالية في الفكر الفلسفي يتصل بمعيار القيمة في المذاهب الكلاسيكية التي تدعو إلى التوازن والانضباط والنظام الذي لا يجوز الخروج على قوانينه. ويرتبط المعيار المثالي بنظرية المحاكاة في رؤى النقد الحديث.

رابعاً- إن (نظرية الخلق) في النقد الأدبي تتساح في الاتجاهات الفلسفية الثلاثة: (الفردية والمجتمعية والمثالية)؛ إذ تتصل بالمبدع الفرد في ذاته المبدعة الخالقة، وبالمجتمع في كل نطمه وتشكيله وبناءه الثابتة والمتغيرة، وبالمثال الذي يُعدُّ منطلقاً ومبدأً وأساساً تُردُّ إليه الإبداعات جميعها، وتتهل من تجلياته، محاولة من النظرية (نظرية الخلق) مجازة المثال ومحاكاته في الفعل والإبداع والخلق. فنظرية الخلق وفق هذه الفرضية جامعة لمنطلقات متعددة، والسبب في ذلك؛ أنها متعلقة (بالنص/ الموضوع) في أساسها، والبنية النصية حمالة قيم متعددة ومتنوعة وممتدة في الاتجاهات كافة.

ويمكن إثارة فرضيات ثلاث ومناقشتها في ثنايا البحث انطلاقاً من مقارنة معيار القيمة المرتبط بعناصر العمل الأدبي: (المؤلف/النص/المتلقي):

الفرضية الأولى: إن البحث عن معيار للقيمة في التوجهات الفردية الذاتية ومنطلقاتها الفلسفية ينحاز إلى المؤلف الباطن بسيرته وعصره وفكره والعوامل النفسية التي أثرت فيه.

الفرضية الثانية: إن البحث عن معيار للقيمة في التوجهات الاجتماعية ومنطلقاتها الفلسفية ينحاز إلى النص بوصفه بنية اجتماعية ثابتة سابقة على الوجود الفردي الذاتي للأديب وكل ما يحيط به.

الفرضية الثالثة: إن البحث عن معيار للقيمة في التوجهات المثالية ومنطلقاتها الفلسفية ينحاز إلى المتلقي الباحث عن آفاق قرائية جديدة؛ بهدف الوصول إلى قراءة أمثل وأفضل وأشمل تعيد إنتاج النص المجتمعي ومنطلقات مؤلفه الذاتية إنتاجاً جديداً، وليس اجتراراً لسيرة ذاتية أو لبنية اجتماعية مُلزمة.

وكما يُلاحظ فقد تفرّع عن الفرضية الثالثة (في ارتباطها بالمتلقي ومثالية الحكم النقدي) إشكالية متعلقة بالرؤى النقدية مدارها الذوق والقراءة مفادها: هل القيمة متضمنة في النص

نشأته وما يطرأ من تحولات فكرية كل يوم، تؤدي إلى تغير المفاهيم والدلالات، من تضخم أو ضمور في أنساق المصطلح المعرفية (انظر: محمد، 2008م ص 183، ص 185، ص 190، وإبراهيم، 1996م، ص 74).

ومن أبرز إشكاليات المصطلح المعرفي وحدة الدال وتعدد الدلالة، ويجب التفريق -هنا- بين تعدد الدلالة للدال في نطاق الحقل الدلالية المتعددة وميادين المعرفة المتنوعة التي لا تمثل -في رأبي- مشكلة كبرى، ولكن المشكلة التي نوزقنا هي تعدد الدلالة (التصور والمفهوم) في نطاق الحقل المعرفي الواحد، بحيث تتناقض هذه الدلالات عند جمعها في هذا الحقل أو ذلك، وأرى أن لا ضير في ألا يكون الحد (التعريف) للمصطلح (جامعاً) لكافة حثيات المفهوم، ولكن المشكلة تكمن في ألا يكون الحد (مانعاً)؛ أي لا يمنع تداخل هذا التعريف للمصطلح مع مصطلحات معرفية من الحقل نفسه، فتداخل المفاهيم يوجب جمعها في مصطلح واحد، وهذه مشكلة ترادف المصطلح في الحقل الواحد أو الحقول المختلفة، أما أن يكون التعريف جامعاً، فهذا شرط يقض تحققه ولكنه ليس واجب التحقيق، وربما استطاع المجتمع الدارس في الحقل المعرفي زماناً ومكاناً تحقيق هذا الشرط، ويعد مصطلح (القيمة) نموذجاً يتخذه هذا الجزء من البحث في محاولة لجلاء الإشكالات وتوجيهه.

ثانياً: مصطلح القيمة بين أحادية الدال وتعدد الدلالة.

إن الأصل المعجمي لمادة (ق. و. م) يدور حول معان عامة هي: العزم، والإصلاح، والملازمة، والثبات، والاعتدال، والعدل، والحسن، والمنزلة، والنظام، والسيادة، والتقدير، والشن، والاستقامة. (انظر: ابن منظور، 1986م، الجذر (ق. و. م)، ويجب أن يكون لهذه المعاني ارتباط مباشر مع المفهوم الاصطلاحي للقيمة؛ إذ إن هناك خصائص عامة مشتركة بين الوحدة المعجمية العامة (الدال اللغوي) والوحدة المعجمية المتخصصة (الدلالة المفهومية للمصطلح). "فما من سبيل يمكن أن ننتقل منه لتحديد المصطلح وضبط مفهومه وفك مغاليقه أفضل من أن نبدأ بالجذور اللغوية والأصل الاشتقاقي للكلمة؛ ونجعل من ذلك مركزاً لتأسيس الكلمة أو فهمها فهماً منضبطاً في ضوء التطور الاصطلاحي لها" (محمد، 2008م، ص 185).

ولو سألت أشخاصاً متعددين من حقول تخصصية متعددة (عن معنى القيمة)، لأجابك كل واحد منهم بشكل يختلف عن صاحبه اختلافاً كثيراً أو قليلاً حسب قرب الحقل المعرفية بعضها من بعض، واستقاء المفهوم الاصطلاحي عموماً من

أزمنتاً لا تتمثل في وضع شكل المصطلح (الدال) فقط، بل الأهم من هذا نشوء المفاهيم (التصورات الفكرية المجردة)؛ لأن التصور (الدلالة) يسبق المصطلح (الدال) في ظهوره، فالمصطلح ينشأ مفهوماً قبل أن ينشأ لفظاً وشكلاً، والعلامة اللسانية الاصطلاحية تتكون من المفهوم (المدلول) أولاً، واللفظ (الدال) ثانياً (انظر: الحمزاوي، 1999م، ص 149)، فالفهم يسبق البحث عن دال له، وهو ضد الوحدة المعجمية بوصفها لفظاً لغوياً عادياً، فالوحدة المعجمية إما أن تكون عامة فهي لفظ، وإما أن تكون مخصصة فهي مصطلح (ابن مراد، 1992م، ص 15-16)؛ لأن الدال هنا (في اللفظ اللغوي العادي) يسبق الدلالة، نستنتج إذن أن ما ينقصنا في الرتبة الأولى هو الفهم أو التصور، وتبقى إشكالية وضع المصطلح (الدال) أقل تأزماً.

يمكن حل الإشكالية الأولى وهي الدال (شكل المصطلح) في الجهود البحثية التي تنفق على شروط مسبقة لوضع هذا المصطلح، كالاتفاق والمناسبة، والتوحد والانتشار، والوضوح والضبط... إلخ (انظر: محمد، 2008م، ص 188-189)، بالإضافة إلى الشروط اللغوية التي تربط بين الدلالة اللغوية المعجمية للفظ المصطلح والدلالة المفهومية في مرحلة لاحقة، وتوزيع الأدوار بين الباحثين في المؤسسات العلمية كالجامعات والمجامع اللغوية وغيرها، بالإضافة إلى الجهود الفردية من الأشخاص المشهود لهم، ممن تنطبق عليهم شروط التخصص والفهم، وبعد ذلك تجمع الجهود كلها وتوضع في موسوعة نقدية شاملة متخصصة تكون عوناً للدارسين في فهم هذه المصطلحات، مع تنبيه الباحثين على التعاون، بحيث يوضع المصطلح الأنسب والأكمل، بترجمته أو تعريبه أو اشتقاقه أو نحته إفراداً وتركيباً.

وهذه خطوة أولى من أجل تأسيس حقل معرفي في ميدان (النقد والأدب) على سبيل المثال، ليصار -بعد ذلك- إلى إنتاج المفاهيم والتصورات وليس إلى استيرادها. وبهذا نكون قد أسسنا أرضية مناسبة، بحيث تجمع المصطلحات النقدية العربية والغربية القديمة والحديثة في بوتقة واحدة نستعين بها في ابتكار المفاهيم المترجمة على المعارف العربية القديمة والغربية الحديثة وإبداعها، وبذلك تتشكل لدينا تصورات خاصة بنا نحن العرب نبنى بموجبها مسميات لا حصر لها، تثمر إنتاجاً جديداً في كل زمان ومكان.

ورغم هذه الحلول تظل قضية المصطلح تعاني اضطراباً متنوعاً، وبخاصة في تشتت المفاهيم والتصورات في الحقول المعرفية المتداخلة، وكذلك التعقيد الذي يتمثل في خصوصية المنبع الأساس لتقافة المصطلح ومعطياته الفلسفية وظروف

وغيرها من القضايا الفرعية التي نحاول إيجازها قدر الإمكان في سبيل الوصول إلى معيارٍ للقيمة لدى هذه الاتجاهات الفلسفية كل على حدة، ليكون ذلك مدخلاً مقارناً لتبيين العلاقة الرابطة بين معيار القيمة في الفكر الفلسفي من جهة، ومعيار القيمة في النظرية النقدية وعلم الجمال من جهة أخرى.

يمكن تقسيم القيمة في الفكر الفلسفي بحسب مصدرها في اتجاهات أو أنماطٍ ثلاثة هي:

أولاً: مفهوم القيمة متعلقاً بالفاعل الفرد (الذات)، فكراً وعقلاً وسلوكاً وتعبيراً...

ثانياً: مفهوم القيمة متعلقاً بالمجتمع، لغوياً واقتصادياً وسياسياً وأخلاقياً...

ثالثاً: مفهوم القيمة متعلقاً بالمثل الأعلى المطلق، سموً ودينياً...

إن هذه الاتجاهات الثلاثة في النظر إلى مفهوم القيمة وإبداعها وهي (الذات الفردية والمجتمع والمثل) تتفاعل فيما بينها وتتصارح وفق حاجات الفرد وميوله وانفعالاته ورجباته... وكذلك وفق حاجات المجتمع وتطوره وصراعه الأخلاقي والثقافي والجمالي وتحولاته التاريخية وظروفه... (انظر: خرطيل، 1980م، ص100)، بالإضافة إلى عامل الثبات في الاتجاه المثالي واستحالة تحقق قيمه المثالية في مجتمع متغير وفرد متحرر... وهو يضغط على تفكير الفرد والمجتمع ويحد من حرية كل منهما، وهذا التصارع والتجاذب قد أدى - في رأيي - إلى تعدد مفهوم القيمة وتعدد دلالاتها عبر التأريخ الفلسفي الفكري نتيجة حتمية للخلاف الدائر بين الاتجاهات القيمة مجتمعة.

لا يخفى كذلك الصراع داخل الاتجاه الواحد، فالذات الفردية متعددة تعدد البشر على هذه الأرض زماناً ومكاناً، ومن ثم فسوف تتعدد مفاهيم القيمة تبعاً لتعدد الأفراد ونظرتهم بحسب اتجاهاتهم ورجباتهم وميولهم ومنطقتهم واقتراضاتهم... رغم أن هناك قيماً كثيرة مشتركة بين كافة البشر، وكذلك نجد الاتجاه الثاني (المجتمع) بكافة تجلياته وتنظيماته الاجتماعية ذات الأنساق المختلفة والبيئات الطبيعية والمواقع الجغرافية التي تفرض أنظمة اجتماعية واقتصادية وسياسية وأخلاقية مختلفة، رغم أن المجتمع يعد الخطوة الثانية في التقليل من تشتت القيمة وتبعثرها بين الأفراد. وكذلك الأمر نفسه في الاتجاه الثالث وهو مصدر المثل والدين، إذ تتعدد أفكار الأديان واتجاهاتها وعقائدها وطوقسها الفردية والجماعية، وما نجد من عناصر التعارض في الأديان أكبر وأكثر مما نجد من عناصر التوافق، رغم أن مصدر الأديان واحد وهو (الله عز وجل)، وقد اتفقت الأديان كلها على هذه الحقيقة، فلماذا هذا الاختلاف؟!

دلالة اللفظ المعجمية الذي يُقرب التصورات المفهومية رغم اختلاف الحقول المعرفية بين فلسفية وأدبية واقتصادية واجتماعية.

فمفهوم القيمة تتعدد دلالاته بتعدد الحقول المعرفية، وهذه الإشكالية متعلقة بمصطلح القيمة في حالة الأفراد، ولكي نتجنب الخلط بين هذه المفاهيم والتصورات لمفهوم القيمة نلجأ - هنا - اضطراراً إلى المصطلح المركب بطريق الوصف، كي نحدد المقصود بالحقل الذي ينتمي إليه المصطلح، ومن ثم يستطيع الأفراد المشتغلون بهذا الحقل التواصل فيما بينهم أولاً، والتواصل مع الحقول الأخرى ثانياً.

وعلى هذا يُدرس مصطلح القيمة في الحقل نفسه سواءً أكان في حالة الأفراد (القيمة)، أم في حالة التركيب الوصفي (القيمة الجمالية) على سبيل المثال، ولكن لا يستطيع الباحثون التفرقة بين دلالة مصطلح القيمة دلالة علمية مانعة إلا عن طريق التركيب بالوصف: فالقيمة الاقتصادية في حقل الاقتصاد، والقيمة الجمالية في حقل النقد الأدبي، والقيمة الأخلاقية في علم الاجتماع، والقيمة التربوية، والقيمة الفلسفية، والقيمة العلمية، والقيمة الإنتاجية، والقيمة المعرفية، والقيمة التجارية، والقيمة الرياضية... إلخ في ميادين الحياة والحقول المختلفة.

وقد اخترت حقلي الفلسفة والأدب في المبحثين القادمين؛ لبيان مصطلح القيمة وما يحملها من تداعيات فكرية واجتماعية ونفسية وعقلية ودينية وجمالية نقدية، بحيث يقصد إلى مناقشة مفاهيمه ومعاييرها في حقله النظرية الفلسفية، وامتداد تصوراتها إلى ميادين النقد والأدب، منطلقاً في ذلك من أسئلة البحث وفرضياته الرئيسية والفرعية التي سبق الإشارة إليها في المقدمة.

المبحث الثاني: معايير القيمة في الفكر الفلسفي

يختص البحث الفلسفي بدراسة القيم التي تنفرغ عن ثلاث قيم عليا هي: (الحق والخير والجمال) التي توافق - على التوالي - (المنطق والأخلاق وعلم الجمال)، وفي العموم فإن الحكم القيمي على هذه القيم ومصادر نشأتها يتشكل وفق أنماط فكرية متعددة وحوارٍ عقلي متشعب يختص بالقيمة مصطلحاً في تصوراتها المختلفة، وهذا ما سنحاوله في النظر إلى هذه الإشكاليات.

وقد أثارت هذه الإشكاليات والأنماط في خلدي مجموعة من الأسئلة، سأحاول التوصل إلى إجابة لها، ومنها:

ما مفهوم القيمة؟ وما مصادرهما؟ ومن أين تستمد معيارها؟ أم الفرد أم المجتمع أم الدين أم الأخلاق أم القانون...؟ ومن الحكم فيها؟ وما أبرز عناصر الاتفاق والافتراق بين مفاهيمها؟

فكرية أو إبداعية أو روحية... تتجرأ المراد والغاية مهما بعدت الأسباب الموصلة إليهما (انظر في مفهوم القيمة: يول، 2001م، ص5-6، ص13، ص112، وقنصوة، 1984م، ص66، ص151، وروية، 1960م، ص194 - 195، ص232، والعوا، 1986م، ص93، ص136، ص141، ص159، ص177، ص206 - 207، ص227، ص237، ص258، ص271 - 272، ونصار، 2007م، ص165، وعبد النور، 1970م، ص217، وجهامي، 2004م، ص1725، ولالاند، 2001م، ص1522).

الفرد -هنا- هو الفاعل الحقيقي (انظر: يول، 2001م، ص7) في الوجود، ولا يحق لأي شيء الوقوف في طريقه؛ لأنه يسعى إلى بناء هذا الوجود الذاتي، ويلبي رغباته النفسية والمادية في الاتجاهات الاقتصادية والسياسية والعلمية... إلخ. "القيمة تبقى اختيار الإنسان، وهذا الإنسان وحده الفاعل القادر على إخراج القيمة - أية قيمة - إلى حيز الوجود الزاهن" (يول، 2001م، ص7).

إن الفرد -هنا- مبدع القيم، ولا يحتاج إلى شيء سوى تحكيم فريته، إنه يحقق لوجوده وذاته قيمة، فتصير اللذة قيمة فردية، والحياة والإبداع والسعادة والشجاعة والحرية والكبرياء والعزة... كلها قيم فردية لا يهتم المجتمع وغيره إلا بمقدار ما يحقق لها التقدير، وربما تلجأ القيم الفردية إلى الصالح العام، فكل ما ينطلق من الفرد يحاول الوصول إلى انتظام المجتمع وتوازنيه؛ لأن الفرد يعلم أن وجوده مرتبط بهذا المجتمع مهما صغر أو كبر، فبزوال المجتمع وقيمه أو تراجعها يزول الفرد وينمحي، ولهذا يحاول الفرد الانضباط وفق قيم المجتمع التي أبداعها في أساسه الفردي، وسارت بعد ذلك في أعراف المجتمع الواحد أو المجتمعات المتعددة.

وقد تصل القيم الفردية عند بعض الفلاسفة إلى درجة أن تصير السبيل إلى عالم المثل في تجليه المطلق؛ فالفرد لا يحصل على الإشراق الإلهي وقيمه مجاناً، بل بنور فكره وعقله وبصيرته (انظر: العوا، 1986م، ص82)، فالفرد المركز الذي تدور حوله القيم الاجتماعية والروحية.

فالقيمة -هنا- موضع اختيار الفرد الحر وتقديره لمجريات حياته، إنه الاختيار الذي ينصب على شيء أو معنى أو سلوك يهتم به، ويمثل رغبة يريد تحقيقها؛ لأنها تخدم وعيه ووجدانه العاطفي، فالقيمة تستمد وجودها وتحققها من حكم الفرد البشري وترتبط دلالة الأشياء والإشارات والرموز والعلامات بهذا الفاعل الحر الذي يعطيها قيمتها؛ لأنه هو فاعل القيم العلمية والفنية والسياسية والأخلاقية عن طريق تجربتها واختبارها بخبرته الحسية والشعورية وفق تنوع المواقف الذاتية زماناً ومكاناً، في

أظنه من صنوع الأفراد والمجتمعات؛ وذلك لتعدد الميول والاتجاهات والأفكار... الفردية، وتعدد الأنساق والحقول والنظم... المجتمعية.

إن هذه الأسباب التي وردت آنفاً تؤدي إلى التعارض أحياناً في مفهوم القيمة بين الأفراد والجماعات والأديان والتخصصات والأنساق والحقول والميادين الفكرية والعلمية... فكل توجهه ومبرراته وحججه التي يتمسك بها، ولا يسمح للآخر المساس بها أو معارضتها، ولكن رغم عناصر الافتراق بين هذه التوجهات، نجد هناك عناصر اتفاق واشتراك على المبادئ العامة للوجود الإنساني: فلسفياً وجمالياً ومن ثم قيمياً.

أولاً: القيمة الفردية

تتكئ القيمة الفردية على معيار ذاتي، وهذا المعيار الذاتي للقيمة ليس - بالضرورة - أن يكون انطباعياً عاطفياً، بل ربما يحمل حكماً موضوعياً، فالفردية - هنا - لا تتنافى مع موضوعية الحكم على القيمة وتقديرها، وترتبط القيمة الفردية بالشعور والرغبة واللذة والمنفعة الشخصية، فالشعور يحدد للفرد قيمة الشيء أو المعنى أو التصور، عن طريق العقل والفكر (فليس بالضرورة أن يحكم الفرد عواطفه ويحكي عقله جانباً)، وبهذا فكل ما يتوافق مع المنطق العقلي والفكري ويجلب فائدة يمثل قيمة يجب الحفاظ عليها؛ لأنها ذات منفعة لهذا الفرد وتمثل غاية بذل الفرد فيها جهده من أجل الوصول إلى هذه القيمة، عن طريق عدة وسائل كالتفكير والتحليل والبحث، وبهذا تكون القيمة رغبة هذا الفرد في الوصول إلى الحقيقة التي تحقق له مكتسبات وجوده ومنفعته لذته، ولكن هذا لا يعني أن يعي الفرد ما يحقق له المنفعة والمكاسب دائماً، ولهذا يظل معيار القيمة الفردية نسبياً وليس مطلقاً.

وللفلاسفة مداخلات واعتراضات كثيرة متعلقة بهذا الاتجاه الفردي؛ فكيف تتعلق القيمة بالفرد وشعوره وحرية؟ ومن ثم لا ضابط يضبط على هذا الفرد في سبيل تحقيق منفعته ولذته ومكاسبه! وباستخدام شتى الوسائل في الوصول إلى الغاية! فالفرد ليس حراً في وجوده؛ إذ إنه يعيش في مجتمع له أعرافه وقوانينه ومعايير واتجاهاته ومن ثم قيمه، ويرتبط هذا الفرد - أيضاً - بعالم المثل بما يحويه من عوالم (الحق والخير والجمال)، وهي عوالم مطلقة ومنظمة، مصدرها عالم مثالي، فالفرد - على هذا - ليس حراً، أو لا يستطيع أن يحكم شعوره ورغبته فقط؛ لأنها ربما تتأقنت مع المجتمع والمثل، ولأن عقل الفرد قاصر عن بلوغ نواميس الوجود على المستوى الفردي والاجتماعي والإنساني، وبهذا تكون القيمة: كل ما له نفع أو خير في التصور الذهني ويحقق إشباع حاجة نفسية أو

ارتباطها بالحاجة والاهتمام والتقدير والحكم، جلباً للمنفعة ودفعاً للضرر (انظر: العوا، 1986م، ص162، ص165، ص166، ص169، ص177).

لكن القيمة في تعلُّقها بالفرد تنزوي إلى عوالم النَّقصِ والقصورِ ومحدودية الرؤية، وفي تعلُّقها بالبشريِّ تغفلُ عما هو إلهيٌّ ومُطلقُ العلمِ والاختيارِ والتقديرِ والخبرة، وهي بهذا تظلُّ قاصرة. وباشتراك الرغبة واللذة مع الحاجات الحيوانية تظلُّ كذلك في حدود الأدنى منزلةً والأقلَّ مرتبةً وقيمةً، وفي تعلُّقها بالحرية المطلقة تبتعدُ عن الالتزام الذي يُفترضُ تحققه في القيمة نسبياً (انظر: قنصوة، 1984م، ص183، ص185، ص194 - 195، ص210، وانظر: الفيقي، 2006م، ص24)، فالعلاقة كامنة في تعلق الحرية بالكون والوجود الإنساني، والشعوريِّ بالسرمديِّ، وماهية الإنسان هي القيمة، ومن ثمَّ الفعل الحرُّ بما هو مُكَمَّلٌ لنظام الوجود، لا كَفَعْلٍ مُطلقٍ يتصدى لهذا النظام ويقفُ في مواجهته لتحقيق فِعله القيميِّ الحرِّ (انظر: خرطبي، 1980م، ص119-120، وانظر: روية، 1960م، ص270)؛ إذ لا حرية هنا دون التزام، وهذا الالتزام ما سنبحثه في النطاق الاجتماعيِّ والمثاليِّ في المحورين الآتيين.

ثانياً: القيمة المجتمعية

إذا كانت غاية الفرد الحصول على كماله الشخصي بتحقيق رغباته وحاجاته المادية والفكرية... فإن غاية المجتمع تتجاوز هذه الفردية وتتعلق إلى الصالح العام في نطاق التواصل الاجتماعيِّ بين الأفراد والجماعات الإنسانية والثقافات المتباينة، وتتشارك القيمة الاجتماعية مع القيمة الفردية عبر محفز الرغبة والحاجات والخبرة والشعور... (انظر: يول: 2001م، ص6، ص13)، ولكن هدف المجتمع القيميِّ تحقيق الكمال؛ إذ يسعى المجتمع في عقله الجمعيِّ الواعي واللاواعي إلى نفي الحادث الكائن إلى ما ينبغي أن يكون من أنماط التعامل الاجتماعيِّ والسلوكيِّ والأخلاقيِّ (انظر: يول: 2001م، ص26)، فرغبته هي هذا الوجود بما يحويه من عناصر قيمة، كالحياة والتبادل الاقتصاديِّ السليم والحرية والحب.

إنَّ المعيار الاجتماعيِّ في الحكم على القيمة تابع للمنظومة الاجتماعية التفاعلية المتشكلة من حقول معرفية وارتباطات إنسانية متنوعة متمثلة في اللغة بوصفها أداة للتواصل الإنسانيِّ، وبما تتضمنه هذه المادة من أنساق معرفية وفنية وجمالية وأسلوبية وتشكيلية. وكذلك ارتباط هذا المجتمع بالقيم الثقافية السائدة في العصر، وما ينبغي أن تكون عليه في المستقبل، ويضبط هذا المجتمع نظم متعددة (دينية وسياسية

واقتصادية وقانونية...) تحكُم معاملاتهِ وسلوكهِ وأخلاقهِ وتوجهاتهِ الفكرية وأنماط إنتاجهِ وطرق إدارتها وتصنيفها. فالمجتمع -على هذا- يعتمد على الفرد ولا يستغني عنه؛ لأن هذا المجتمع مكوَّن من أفراد تحكُمهم أنماط اجتماعية وقيم أخلاقية، لكن هذا المجتمع لا يستطيع التَّنكُّر لأفراده ورغباتهم وتصوراتهم وفعاليتهم وأنماط تفكيرهم العقليِّ والمنطقيِّ والجماليِّ... فالعملية تبادلية؛ إذ إنَّ القيم المجتمعية بحاجة إلى أفراد يتفاعلون معها، والأفراد في المقابل يخضعون للقيم الاجتماعية؛ لتحقيق فاعليتهم الاجتماعية والسياسية والعلمية والإنسانية... "المجتمع يلعب في نظرية القيمة دوراً مزدوجاً؛ فهو في آن واحد شخصٌ قيميُّ (يعرب عن ذاته بالضمائر الفردية)، وغرضٌ قيميُّ (يُعطي الأفراد مثلاً أعلى)" (روية، 1960م، ص224)، فلا يمكن إطلاق تسمية مجتمع إنسانيِّ إلا على مجموعة قيمية تحكمها قواعد اجتماعية تميِّز المجتمع البشريِّ من غيره (انظر: قنصوة، 1984م، ص98، ص197، ص211).

وهذه المجموعة القيمة الإنسانية بتجليها المثالي تتنجح فاعلية قيمة تحمل معاني وأفكاراً وتصوراتٍ وغاياتٍ قيمة يتشارك فيها الفرد والمجتمع في نطاق الهدف والغاية والشعور المشترك، وبهذا تمثّل في عقلية الفرد قراراتٍ ضمنيةً يتخذها عند إرادته التواصل والتشارك الاجتماعيِّ، وهذه القرارات الضمنية تمثّل قيماً إذا التزمها الفرد حقق وجوده الاجتماعيِّ المثاليِّ، وإذا لم يلتزمها فقد ظلَّ في نطاق فديته التي تنزوي إلى الضيق المحدود، رغم أنها ذات نفع إذا قيسَت بالنفع الذي سيحصل عليه الفرد من جراء تواصله الاجتماعيِّ، أي أن الفرد يحصل على امتيازات أقلَّ من جراء تواصله القيميِّ في نطاق المجتمع، لكنّه سيخسر مضمين قيمة كثيرة؛ لأنَّ المجتمع الواقعي لا ينفصل عن النطلع إلى مثاليِّه ما (انظر: روية، 1960م، ص224) في كافة الميادين والحقول الاجتماعية: أخلاقاً وفلسفةً واقتصاداً وسياسةً وفناً.

والقيم الاجتماعية تمثّل رموزاً تتوالد في نطاق المجتمع، وهذه الرموز تنظم أفق التواصل الاجتماعيِّ والثقافيِّ والإنسانيِّ؛ لأنها تحمل دلالاتٍ متعارف عليها متعلقة بالكلام الذي يربط بين الأشخاص في المجتمع اللغويِّ، تؤدي هذه الدلالات إلى التشارك القيميِّ في جماعةٍ قيمةٍ واحدة تحدد للفرد انتماءه إلى جماعة ثقافية واحدة؛ لأنَّ هذه الثقافة حاملة للرموز والإشارات اللسانية التي تحمل قيماً اجتماعية نابعة من أفقٍ سابق على تشكيلات المجتمع زماناً ومكاناً (انظر: يول، 2001م، ص65-56، ص94) "إنَّ القيم -هنا- رموزٌ تتسج أفق ثقافة وتضلع بعمل مبادئ ناظمة للتواصل الإنسانيِّ، ولا مناص من أن

مطلقةً وليست نسبيةً كما في القيم الفردية والاجتماعية)، إنّه عالمٌ إلهيٌّ المعرفة، ومن ثمّ فالقيمة في تعلّقها بالمثل لا تقبلُ المعارضة، وبخاصة في الحقائق الثابتة والمطلقة والعقائد الدينية، ولهذا فهي تُلغي التجربة وتكرّرها، وتُصِفُ العقلَ بالفُصور في الإدراك؛ لأنّ إدراكه نسبيٌّ وخاضعٌ لإرادة المِثال.

فالتنظّم الاجتماعيُّ بأنساقها المختلفةٍ سياسيةً ودينيةً واقتصاديةً وقانونيةً وعلميةً... لا تستطيع وحدها الاستقلال عن الفردِ أولاً بإبداعه وعقله وفكره، رغم أنّ العقلَ الجمعي يظلُّ أكثرَ تأثيراً في سيرورة القيمِ وفعاليتها، لكنّ الفردَ مُبدعُ القيم في نطاقِ عملية التبادل والتأثير والتأثير في مجتمعه. بالإضافة إلى حاجة المجتمع إلى نسقٍ ثالثٍ مُتضمن فيه بالضرورة وهو النسقُ الاجتماعيُّ الدينيُّ، وهو النسقُ أو المصدرُ القيميُّ الذي يتلقاه الفردُ والمجتمعُ على السواء عبرَ توجيهِ إلهيٍّ، ويتفاعلُ هذا التوجيهُ العلويُّ مع الأنساقِ المعرفيةِ الاجتماعية من اقتصادٍ وسياسةٍ وأخلاقٍ وأعرافٍ... مُشكلاً عاملَ هدايةٍ ورصدٍ داخليٍّ (وازعٍ دينيٍّ) وخارجيٍّ (تنظيميٍّ)، ويتشاركُ هذا التوجيهُ مع الفردِ (عقلاً/ عاطفةً)، ويتفاعلُ مع الذات في بحثها عن الأفضل والأكمل والأحسن في نطاقِ التعلّم والأخلاق، ويتفاعلُ عالمُ المثلِّ الأسمى مع هذا الفردِ العاقلِ تجديداً وتطويراً لهذه الأنساقِ القيمية؛ من أجل الاقتراب من درجة هذا العالم المثاليِّ، فالفردُ - على هذا - يُشكّلُ الفاعلية في مجتمعه، ولكنه يظلُّ محصوراً في نطاقِ عالمٍ دينيٍّ وأخلاقيٍّ واجتماعيٍّ بكافة الأنساقِ والحقولِ المعرفية.

وعلى هذا فالقيمُ عند أنصارِ المواقفِ المثاليةِ خاضعةٌ للجزاء على الممارسة الأخلاقية، وهي معاييرٌ ينبغي التزامها ولا يجوزُ الخروجُ عليها؛ لأنّها قيمٌ حتميةٌ (انظر: يول، 2001م، ص25) محددة مسبقاً في عالم الفكرة الأتمودج للأشياء الراهنة في الواقع الوجوديِّ، ولا يملكُ الفردُ بمقتضى هذه القيمِ المثاليةِ إلا التنزّلَ عن حريته ومكاسبه الذاتية والاندماج في واقعٍ مثاليٍّ متعالٍ؛ لإنها قيمٌ حتميةٌ كالكيانِ النفسيِّ والعضويِّ والعقليِّ، وهي عينها منذ وُجد الإنسان، فهي واقعةٌ خارجُ الزمان، ولا تخضعُ للتغير؛ لأنّها حاضرٌ مستمرٌ (انظر: قنصوة، 1984م، ص192) وهذه الاستمرارية والديمومة نابعة من القوة التي تستمدّها هذه القيمُ من الذاتِ العليّة، فكلمة بدا المثلُّ أقوى في ذاته قوّي الإيمانُ به وعظُم، فالمقدّسُ اجتماعيٌّ مثاليٌّ مُتعالٍ على الفرد؛ لأنّه معزولٌ ومستقلٌّ عن رغبته وأفكاره الذاتية، ولا يخضعُ للاعتسافِ (انظر: روية، 1960م، ص70-71، وانظر: روية، 1960م، ص249)، ولكنّ ليس في وسعِ المواقفِ المثاليةِ أن تُفسّرَ التغيّرَ الذي يلحقُ بالقيمِ الإنسانية، بل تُقفّ بالإنسان والعالم عند حدودٍ لا يُقدّرُ واحدٌ منهما على

نضيفَ أنها بأنٍ واحدٍ شعوريةٌ ومعقدةٌ، أو بقولٍ أكثرَ دقة: قَبَلُ الشعوريةِ على غرارِ المثلِّ العريقة ل (بونغ)؛ لأنّها تجنّم في نفوسِ أعضاء جماعةٍ معينة، وهي معقدة؛ لأنّها ليست أشكالاٌ خالصة ذات تخومٍ محددة كل التحديد، بل شبكاتٌ رموزٍ تتبادلُ تحديداً مضاعفاً (يول، 2001م، ص35).

واللغة قانونٌ عامٌ مُطلقٌ يجمعُ في نظامه كافة الأنظمة والقوانين اللغوية للغات البشرية، وهذا النظامُ العامُ يجمعُ بين ثنائه قيمةً لسانيةً عامةً تجمعُ من ثمّ اللغاتِ كلّها في نطاقِ عامٍ نموذجيٍّ هو التواصلُ الاجتماعيُّ بين البشرية جمعاء، وبموجب هذا النظامِ يمكنُ تحقيقُ قيمٍ أخلاقيةٍ وفكريةٍ وعقليةٍ وبيولوجيةٍ وإنسانيةٍ مشتركة، فالدالُّ اللغويُّ يمثلُ قيمةً رمزيةً إشاريةً سيميائيةً تؤدي إلى التواصلِ الاجتماعيِّ الإنسانيِّ في نطاقِ النظامِ اللغويِّ العام.

والقيمُ تنشأُ مروراً بالأفرادِ والمجتمعات، ومن ثمّ تنشأُ قيمةً إنسانيةً عامةً، ويمكنُ تأويلُ أنواعِ القيمِ الفرديةِ والاجتماعيةِ والمثاليةِ تأويلاً اجتماعياً في نطاقِ الخيرِ (انظر: روية، 1960م، ص225)؛ لأنّ الغاياتِ تتفقُ في مجموع الرؤى والاتجاهات، فالأفكارُ الفرديةُ تأتي في خدمة المجتمع وصلاته الأخلاقية والدينية القيمية، وهذه القيمُ تقربُ بين أنظارِ الناس في المجتمع، وتؤثّرُ في نشاطِ الأفراد والجماعات عند تحقيقها، رغم وجود تناقضٍ بين هذه القيمِ نتيجة الصراع بين الأفراد أولاً، وبين الجماعات ثانياً، وبين الأفراد والجماعات ثالثاً.

فمعيارُ القيمةِ الاجتماعيِّ نسبيٌّ وليس مطلقاً. ولكن تبقى القيمةُ تصوراً ذهنياً يدورُ حولَ معنى يتحكّم في نفوسِ الناسِ أفراداً وجماعات، ويساهمُ في التنظيمِ الاجتماعيِّ الإنسانيِّ في الزمانِ والمكانِ (انظر: الفيقي، 2006م، ص21)، سواء الأخذُ بهذه القيمةِ بوصفها قيمةً إيجابيةً، أم تركها بوصفها قيمةً سلبيةً، وهذا الاتفاقُ أو التّصوّرُ حولَ المعتقداتِ والحاجاتِ والأفكارِ يظلُّ نسبياً بين الأفراد والجماعات -رغم أنّ المعيارُ يكون موضوعياً- في الغالب؛ بسبب الاتفاقِ الاجتماعيِّ على الحكم، إذ تُقبلُ هذه القيمةُ لدى فردٍ وتُرفضُ لدى آخر، وتُقبلُ لدى مجتمعٍ وتُرفضُ لدى آخر، تتقلّبُ في الزمانِ والمكانِ والإنسان.

ثالثاً: القيمةُ المثاليةُ

الفردُ والمجتمعُ يسعيان إلى تحقيقِ رغباتهما الذاتيةِ النفعيةِ في الوجود، أما فكرةُ القيمةِ في تعلّقها بالمثلِ فنقولُ بسعيِ المثلِّ العليا إلى تحقيقِ السعادةِ للفردِ والمجتمع، فالقيمُ المثاليةُ مستقلةٌ عن ذاتِ مُنشئها في مدى تحقيقِ الفائدةِ والنفعِ له، وتَسعى إلى التوجيهِ والرعاية؛ لأنّها من عالمٍ مُطلقٍ (فهي قيمٌ

بالمثال لا تخضع للثبات والجُمود، بل هي قيم متغيرة متطورة بتطور الأنساق المعرفية والفكرية والعقلية في ارتباطها بالفرد والمجتمع على السواء.

المبحث الثالث: معايير القيمة في رؤى النقد الأدبي الحديث
إذا كان الفرد والمجتمع والمثال تشكل منطلقاً للحكم القيمي في نطاق الواقع الإنساني المعيش، فإن القيم النقدية والجمالية والأدبية تتعارض بين الأهواء والأذواق والخبرات والتجارب، وتتنوع بين المناهج النقدية والنظريات والمدارس الأدبية المختلفة...، ويجب على من يبحث في هاتيك القيم ومعاييرها وأحكامها معرفة خصوصية ما يحمله الأدب من تشكلات وإستراتيجيات ورؤى في ماهيته ووظيفته... وهذا البحث المعيارى كما نجده في كتابات الفلاسفة في منطلقاتهم المتعددة كان في جوهره "بحثاً في القيمة، ومن هنا أمكن القول: إنه بحث في صميم النقد الأدبي بالمعنى المتعارف عليه، فهو يتضمن بالضرورة تقويم العمل الأدبي وإصدار حكم عليه" (إسماعيل، 1981م، ص44).

فالقيمة جوهر الأدب ومناطق أسئلته وفرضياته، ومدار النقد الذي يشكل في نهاية المطاف حكماً تقويمياً يتطلب وجود معايير عدة تحدد الخصائص التي شحّن النص بها؛ ليحقق للجُمهور إطلاق صفة الأدب عليه، وهذه الخصائص بمجموعها وتشابكها خالقة للقيمة، عبر امتداد الزمان والمكان والإنسان.

فالأدب عالم جمالي خيالي في مجمله، يتشكل من مادة أو عنصر أساسي هو اللغة، ويفيض بالقيم المتشابهة، والأدب كذلك "بناءً من القيم يُشيد بواسطة اللغة، ويجب أن يكون هذا البناء القيمي غامضاً؛ لأن الأدب يتمثل في خصوصيته الجمالية، ولا يوجد جمال مجرد، فهو جزء من مشاعر الإنسان ومنظومة القيم البشرية والاجتماعية والإنسانية" (ماضي، 2005م).

فقد تفاعلت في تبلّر جمالية العمل الأدبي مجموعة من العناصر اللغوية والفنية التصويرية والإيقاعية والفكرية والثقافية والذاتية والموضوعية، ولكي يكون لهذه العناصر قيمة جمالية فيجب أن تتسم بالأمالوف واللاعادي المنزاح عن التعبير المباشر والوصفي والمكرر، (انظر: المساعيد، ن، 2015م)، إذ يرى (رومان ياكسون) أن الأدب نوع من الكتابة التي تمثل "عناً منظماً يُمارس على الحديث العادي، الأدب يُحوّل ويُكفّف اللغة العادية، ويحيد بانتظام عن حديث كل يوم" (إيجلتون، 1997م، ص9) فالأدب لا يعكس الواقع الاجتماعي والنفسي والتاريخي بمقدار ما يتجاوزه باستمرار، والأهمية في النهاية

اجتيازها، فالقيم هي بعينها منذ وُجد الإنسان" (قصوة، 1984م، ص192).

إن القيمة في تعلقها بالمثال تنطوي على التطلع إلى مثل أعلى عند الفرد والمجتمع، وهذا يُشير إلى أن المجتمع الرّاهن الواقعي لا ينفصل عن المجتمع المثالي؛ فالقيمة تجربة والزّام بالثّعالى، عن طريق تحرير الإنسان من رغبته وشهوته بالفضيلة الحازمة المثلى (انظر، روية، 1960م، ص224، ص270، العوا، 1986م، ص71، ص198-199)، وهذا الإلزام مرتبط بالإيمان؛ لأن الاعتقاد سابق على العمل، وسابق على العقل، ومُعِين على العقلانية، فالقيمة تتبادل في موقعها بين الفرد والمثال الإلهي؛ لأن القيمة إشراق يهبط من الله إلى الإنسان، وكذلك هي تطلع وهدى ونور عقلي وبصيرة تنطلق إلى عوالم الروح والمثل العليا (انظر: العوا، 1986م، ص77، ص82)

وعندما يحقق الفرد الفاعل قيمة دون إكراه تُضاف إليه قيمة خاصة؛ لأن الله فوق الفرد والمجتمع، ويمثل الكمال المطلق والوحدانية والخلق... وتمتدح القيم جميعها أصلها منه وتستمدد مسوّغ وجودها (انظر: العوا، 1986م، ص59)، وهذا لا يعني تحقق شرط الإلزام في القيم المثالية كلها؛ لأنها تقع في أقسام، منها قيم العقيدة التي لا يتصرف بها، أما ما تبقى من القيم مثل المعاملات الاجتماعية والاقتصادية فتظل خاضعة للتطور والتغير، لكن وفق ضوابط ومعايير عامة.

ونجد من الآراء التي تقول: إن القيمة تبقى نسبية مهما ادعى أصحابها أنها مطلقة أو إلهية، وهي محل للتجاوز المستمر، وهذا في رأيهم ما يُفسر الانقسامات والمذاهب المختلفة عند من يدعون أن القيم مطلقة (انظر: خرطيل، 1980م، ص137)، ولكن مثل هؤلاء قد نسي أو تناسى التفرقة بين القيم العقائدية وهي قيم مطلقة تُفق عليها ولا يجوز المساس بها، وما عداها فهي نسبية قابلة للأخذ والرد، وتظل قيم التوجيه المثالية أفضل من الأحكام التي يُطلقها الفرد (الذات) بتنوع اتجاهاته ورغباته وميوله العقلية والعاطفية، أو التي يُطلقها المجتمع بأنساقه المختلفة، ورغم ذلك يبقى الباب مفتوحاً لقيم مناسبة لأفراد ومجتمعات كل حسب طبيعته المختلفة، فالقيم المثالية واقعية اجتماعية ذاتية في الوقت نفسه؛ لأنها لا تدعو إلى عزلة الفرد عن مجتمعه، ولكنها قيم العمل والفاعلية، وليست مجرد شعائر وطُوس.

والقيم لا تُحتم الالتزام بها، ولا تصنع معياراً قانونياً تعاقب من يخرج عليها، فالقيم الإسلامية - على سبيل المثال - واقعية وليست مثالية مطلقة، لأن المطلق هو الله وحده (انظر: جهامي، 2004م، ص1722-1723)، والقيم في تعلقها

طريق الاستجابة الجمالية من شخص لديه القدرة الكافية على الإدراك والفهم (انظر: ستولنيتز، 1981م، ص 633-661) ولذا يرتبط معيار القيمة بموقف وشخص وظرف زمني ومكاني (انظر: صليحة، 1986م، ص 12).

وقد حاول الشكلايون الروس - كما هو لدى (ياكسون) - البحث عن قيمة موضوعية مهيمنة ثابتة في المواقف كلها، وهي القيمة الشعرية أو الوظيفة الشعرية في النص الأدبي (انظر: المرتجي، 1987م، ص 192)، وهذا البعد الموضوعي المشكل لأدبية الأدب وشعريته لا يكفي لإلغاء المتلقي بأفاق تلقيه المختلفة، "فالمفهوم الشخصي للقيمة على أنواعها ومنها الفنية متأثر بالبيئة الاجتماعية والثقافية والحالة النفسية المسيطرة على من يصدر الحكم وبيئاته إلى مذهب أو مدرسة أدبية أو فكرية أو فنية، والأثر الواحد قد يبلغ أرفع المراتب الجمالية في نظر ناقد، وقد يفقد كل مقومات الإبداع في رأي ناقد آخر، تبعاً لاعتبارات لا حد لها" (عبد النور، 1979م، ص 217).

وقد مرّت القيمة الجمالية بأنساقٍ مختلفة من الحكم القيمي، ابتداءً من البحث عن ملامح نفسية سببية واجتماعية واقعية في العمل الأدبي، ومروراً بالأنساق البنوية الداخلية، وانتهاءً بالقراءة والتدقيق وفق مبادئ جماليات التلقي والتأويل، أقول: انتهاءً بتلقي القارئ؛ لأنّ القراءة "فعلٌ أشبه بالكتابة، وقيمتها ليست في الشيء المنتج (معنى القراءة ومعنى الكتابة) بل في الإنتاج نفسه؛ أي أنّ المهمّ هو ذلك الحوار المستمر بين القارئ والنصّ بغضّ النظر عن المعنى المكتوب أو المعنى المستمدّ من القراءة" (ماضي، 2005م، ص 116) فهو تفاعل دائم بين البنية النصية وأفق القارئ (بين البنية الفنية والإدراكية)، "فلعمل الأدبي قطبان: يمكن أن نسميهما القطب الفني والقطب الجمالي، حيث يشير القطب الفني إلى النصّ الذي أبدعه المؤلف، بينما يشير القطب الجمالي إلى الإدراك الذي يقوم به القارئ" (إيسر، 1998م، ص 344).

إنّ هذا التفاعل بين البنيتين يشكل القيمة بتوليد المعاني، وتحقيق فعل التواصل، وتثمين النصّ وعملية التلقي، ونقلهما إلى جولات شاردة وفضاءات قرائية لا حدود لها، بما يشكل فعل التأويل الديناميكي، عبر سيّورة سيميوز (سيرورة تدللية للعلامات السيميائية) (انظر: دو لودال، 2004م، ص 96، وإيكو، 2007م، ص 140-141، والمساعد، س، 2015م، ص 26) سيرورة لا متناهية، تحقق من ثمّ معياراً للقيمة، وتتجاوز مقاييس تلق لا حصر لها، وصولاً إلى المعنى النهائي أو شبه النهائي، "فالقراءة عملية تفاعلية ديناميكية تؤدي إلى إعادة الخلق، إنها إشراك للقارئ في عملية نشطة في تركيب

للعلامات اللغوية وانتظامها في "شفرة نصية داخلية" (انظر: قاسم، وأبو زيد، 1986م، ص 252، وانظر: المساعد، س، 2015م، ص 39)، مع عدم إغفال العلاقات التناسية الخارجية؛ كالمجتمع والتاريخ والسيرة والعصر والثقافة، فكل له وظيفته وقيمه.

وللأدب أهمية بالغة الشان، لأنّه يسعى إلى مثالية مطلقة من نوع ما، وكما هو شائع فإنّ الأدب ينقل الواقع المعيش من مستوى الكائن الحقيقي إلى مستوى ما ينبغي له أن يكون ضرورةً أو احتمالاً، "فالأديب لا يحاكي مظاهر الطبيعة والانطباعات الذهنية وأفعال الناس وعواطفهم بشكل حرفي أو مرآوي، فلا ينقل فقط، بل يتصرف في المنقول" (ماضي، 2005م، ص 29-30، وانظر: تليمة، 1976م، ص 83)، فإذا فقد الأدب هذه الخاصية وهذا التحوير للمظاهر والانطباعات والأفعال والأحاسيس فقد جوهراً قيمته الإبداعية أو جزءاً كبيراً من قيمته.

والجمال الأدبي يلزم (التقدير)، ويجب استبعاد الأحكام العقلية والواقعية في تعريف الجمال وقيمه؛ لأنّ انعدام الخير الجمالي شرٌّ خلقي، أما الشرُّ الجمالي فهو شرٌّ نسبي (انظر: العوا، 1986م، ص 180-187، وهلال، 1973م، ص 357). ولهذا شاع في الأوساط النقدية محاكمات رديئة للأعمال الأدبية (الشعرية منها بخاصة)؛ لأنّها حاكمت العمل الأدبي بما يحويه من قيم أخلاقية، وبهذا نظرت إليه نظرةً وصفيةً تقييميةً أخلاقيةً، وهذا لا يعني تجاهل منظومة القيم الفكرية التي يزخر بها النصّ والاقتصار على وصف القيم الجمالية الألسنية الأسلوبية والسيميائية والبنوية التشكيلية الخالصة، بل يجب أن يكون هناك تشارك للبعد التقييمي مع الأبعاد النقدية بأفاقها التحليلية وفق المناهج النقدية المختلفة (انظر: ثامر، 1994م، ص 117-123)، فلا يبحر الناقد إلى التعبير والصياغة والخلق والتشكيل مقابل انعكاسات المضمون على الفكرة والواقع الاجتماعي، إذ إنّ حركة الحدائث النقدية في العالمين الغربي والعربي قد اتخذت من النقد التطبيقي الموضوعي غاية لها؛ بحيث يكون مناط النظر في جمالية العمل الأدبي وبنيته النصية الداخلية، وذلك كله يقف على الضدّ من الاتجاهات النقدية التي تبحث الواقع خارج النصّ، كالرومانسية والاجتماعية والتاريخية والأخلاقية والنفسية... إلخ (انظر: ثامر، 1988م، ص 78).

فالقيمة الجمالية / الأدبية / النقدية ليست موضوعيةً مطلقةً (مثالية الحكم)، بل ذاتيةً نسبيةً، وهي صفة للموضوعات تتميز بأنّها (إمكان أو فدرّة) على إحداث تجارب أو استجابات عند المتلقي، فالقيمة موجودة في الموضوع، ولكنها تعرف عن

يقيس القيم الجمالية للعمل الأدبي؛ لأن ذلك "لا يتفوق وطبيعة الأدب، بل ويتناقض مع الحرية التي يجب أن تتوافر للأديب" (إسماعيل، 1981م، ص44).

ووجدت المدارس الأدبية التي تُعلي من شأن الفن الخالص؛ بإيمانها أن الأثر الأدبي يصدر عن تجربة خيالية حدسية، فعُيِّت بالقيم الجمالية الفنية وحسب، وأغفلت ما عداها من القيم العقلية والاجتماعية والفلسفية والأخلاقية... وفي هذه الحالة لا تتوقف قيمة العمل الفني على ما فيه من خير خلقي أو اجتماعي... ولا يتوقف معيار صدقه على أي شيء يقع خارج العمل الفني نفسه" فأصبحت مقولة (الفن للفن) هي السائدة؛ لأنها جاءت رداً على مدرسة الفن للأخلاق التي سخرت الفن لخدمة قطاعات الحياة والوعظ والإرشاد والفضيلة والدين (العشماوي، 2009م، ص146، ص147)، حيث ذهب أنصار الفن للفن إلى القول: إنه من الخطأ أن يُحكّم على الفن بمقاييس تُعدّ خارجة عن طبيعته الفنية الخاصة، وأن قيمة الفن قيمة فريدة لا مثيل لها، معزولة عن القيم الأخرى، (انظر: الحفناوي، 2011م، ص38)، فالخلق الفني اتجاه يسعى إلى تحقيق الأسمى والأجمل والأبهى والأمثل في فنية النتاج الأدبي وتشكيل جمالياته وإبداع نسيجه ومنظومته العلاماتية.

وهذا الأسمى الفني المتحرر من أي التزام يعدّ القيمة الكبرى للأدب بوصفه فناً وحسب، ويتم رفض كل شيء لا يرتبط بأدبية الأدب ولا يُعدّ ذا قيمة، ومن النظريات التي احتفت بالفن بوصفه فناً وحسب: نظرية الخلق التي تُمثل في أصولها "حركة احتجاج ونقد عنيف لوضع الفن والأدب المتردي، ولذلك نادت بالفن الخالص أو الفن الحقيقي... لذلك رفضت أن يوظف الأدب أو الفن في خدمة أهدافٍ نفعية... فقيمة العمل الأدبي لا تتمثل بمقدار تضمّنه العواطف والانفعالات... وإنما القيمة لقوة الابتكار والخلق الأدبي التي تتمثل في جعل اللغة قادرة على الإحياء وامتلاك قوة التأثير" (ماضي، 2005م، ص58-61)، إن نظرية الخلق تسعى إلى مثالية أدبية لمجموع العناصر الفنية، وترفض قيود المجتمع التي تفرض تحقيق القيم النفعية والالتزام الأخلاقي المجتمعي، ولكن هذا المعيار الفني لا ينفي أن سموّ القيم الفنية النصية إلى أبهى تجلياتها يتضمّن قيماً اجتماعية والتزاماً أخلاقياً مُضمراً في أنساق العمل الأدبي. وظهرت المدرسة التأثيرية التي تقيس قيمة العمل الأدبي بمدى تأثيره في عواطف الجمهور وأحاسيسه، غير عابئة بما يتضمنه العمل من مقومات الحياة الإنسانية (انظر: العشماوي، 2009م، ص148)، وهو جزء من تحقيق فريدة النص الأدبي وتمييزه عن غيره من النصوص، فضلاً عن تحقق مستوى مثالي أسمى في العمل الأدبي ومكوناته، ليمثل في المقابل هذه

المعنى الكامن الناتج عن الصلات المتنوعة بين المستويات الدلالية للنص، إنها عملية تفاعل بين التوقعات المُعدّلة والذاكرات المُتحوّلة، عبر السياحة النصية المرتكزة على وجهة النظر الشاردة التي تكشف تعددية وجهات النظر" (إيسر، 2000م، ص53، ص119، ص145).

ولكن نتيجة لظروف تاريخية تأثرت الأدب ومقوماته الداخلية وعناصره المكونة من مؤلف ومتلق بعوامل مختلفة، نشأت بموجبها مدارس نقدية واتجاهات ربما تقترب أو تبتعد عن الاتجاهات الفلسفية العامة التي أثرت في مفهوم القيمة بين الفرد والمجتمع والمثال، ومرد ذلك إلى عوامل متعددة.

إذ يتطور العلم، وسيطرة المادة على القيم الجمالية، والخوف من غياب الروحانيات، وسيطرة العقل، والاستحواذ على الطبيعة والعقائد الدينية، كل هذا خلق خصومة بين الأدب وقيم الحياة المعاصرة، فظهر الأديب الرومانسي الغربي عن القيم المعاصرة، وقد بُعدت الهوة بين واقعه المرير وما يتوقعه ويأمل فيه، فتطلع إلى عالم المثال الفردي الذاتي الخاص به، ليحقق فيه ولو بطريق الأحلام ما لم يحققه في الواقع (انظر: العشماوي، 2009م، ص12-13، ص40)، سعياً منه لتحقيق فريدته وحرته التي يمكن وصل مبادئها بالقيمة الفلسفية في تعلقها بالفرد وما دعت إليه الفلسفة الفريدة من تجاوز للمنظومة المجتمعية الثقافية (فكراً وسلوكاً وإبداعاً وديناً...)، وهو ما يتوافق مع نظرية التعبير التي تتمحور حول الفرد والإيمان بالفردية والحرية والمنفعة الذاتية، فالأدب - هنا - تعبير عن الذات، أي تعبير عن العواطف والمشاعر، والأدب علم المشاعر والأحاسيس، والقلب ضوء الحقيقة (لا العقل)، أما مهمة الأدب ووظيفته فإنها تتمثل في إثارة الانفعالات والعواطف" (ماضي، 2005م، ص43-45).

رغم أن الفكر الفلسفي في تعلقه بالذات لا يُنكر فاعلية الفرد العقلية والعاطفية على السواء، أما الاتجاهات الفردية في الأدب كالرومانسية فتَحَقَّقُها وجداني عاطفي في الأساس، وهو ما يتوافق مع طبيعة الأدب الذي تُعدّ المشاعر الفاعل الأساس فيه والمحرك لمنظومته التأثيرية.

فالقيمة الأدبية بل القيمة كلها - هنا - في الانفعالات وإثارتها، وحرية التعبير المطلق عن العواطف دون قيود وقوانين ناشئة وقواعد صارمة، مع استبعاد العقل والمنطق والقانون والنظام والالتزام وكل ملامح فكري، ومعيار القيمة الأدبية - هنا - محدد بمدى قدرة الأديب على التعبير عن وجدانه، والفضل للفرد المبدع الذي أنشأ الصورة الشعورية ونقلها إلى الجمهور المتلقي، ويأتي - هنا - الجمهور (المجتمع) في الأهمية تبعاً للمبدع الفرد، ولذا شاع الرأي القائل بعدم إمكانية وضع معيار

الفرادة والتميز.

وتتعلق القيمة الجمالية المثالية بالاتجاهات النقدية التي تبحث عن الغاية الأخلاقية والسُمُو بالنفس والروح الإنسانية وتطهيرها من الخوف والشفقة والانفعالات عموماً، بما يحقق التوازن في المشاعر والعواطف، وبكل اتجاه يسعى إلى تجاوز العالم المحسوس الواقعي إلى العالم غير المحسوس (المثالي)، فمعيار الأدب -هنا- السامي في سعيه إلى عالم مثالي فكرياً وسلوكياً، نظراً وتطبيقاً، على مستوى الأفراد والجماعات، سواء أكان ذلك افتراضاً كامناً بالقوة أم بالفعل، متحققاً أم احتمالي التحقق عن طريق التجريب والاختبار، فالفن والأدب للحياة، وفي خدمة المجتمع والأخلاق، وفي السعي إلى بناء إنسان راقٍ ومجتمع مثالي في نظمه الاقتصادية والسياسية والنفسية والدينية... إلخ، وهو ما عرضته نظرية المحاكاة في رفضها فكرة الفن للفن ومناداتها " بالفن الأخلاقي والملمترم بالشرعي شكلاً ومحتوى" (ماضي، 2005م، ص 19-20)؛ لأنه في جزء منه نابع من رسالة سماوية سامية ونقية ومطلقة ومثالية بتجلياتها الفكرية والمفاهيمية والقانونية والتنظيمية.

فهي علاقة مترابطة بين التوجهات الفكرية الفلسفية عموماً والأفكار والمناهج النقدية والاتجاهات الأدبية عبر التاريخ الفلسفي والجمالي والنقدي، " فالميراث الضخم منذ فجر التاريخ إلى الآن قد شهد صراعاً ومعارك طوع فيها الفن - في أحيان كثيرة - لأدوار أبعد ما تكون عن الإبداع، وفي بعض الأحيان أفلت الفن من قبضة السلطة والرقابة الصارمة " (الصباغ، 2001م، ص 8)، كما نجد ذلك على سبيل المثال لدى أفلاطون الذي طرد الشعراء من جمهوريته بدعوى زيف الفن وبعده عن الحقيقة المثالية بدرجات، لأنه تقليد، فضلاً عن إفساده للأخلاق، وغيرها من الأسباب... وفي المجمل فمعيار الأدب لديه مرتبط بالأخلاق وتحقيق النفع... ولا حرية وإطلاق للمشاعر.

فهل يحمل الفن في ذاته غاية خُلقية نفعية؟ أم يمثل الفن قيمة بحد ذاته منفصلة عن أي غاية؟ إن هذين السؤالين يمثلان اتجاهات مختلفة متعلقة بمعيار القيمة الواقع بين (الشكل والمضمون / الوسيلة والغاية)، فمن الاتجاهات ما حاولت تحرير الفن من الواقع وفصله عن المنفعة واللذة والأخلاق والتوجيه وجعله غاية في ذاته مكتفياً بهذه القيمة الذاتية، أو بوصفه لعباً شكلياً لغوياً حراً، وفي الوقت نفسه ظهرت الآراء التوفيقية التي توائم بين الاتجاهين بالجمع بين الفن والمنفعة والأخلاق، أي بين الفن والحياة والواقع الاجتماعي، فلا تغالي في القيمة النفعية والاجتماعية والأخلاقية (المضمون والمحتوى والأفكار) على حساب القيمة الفنية الذاتية في العمل الأدبي (الشكل والجمال) وهي فنيته أو

وجاءت مدرسة الإنسانية الأدبية التي تدعو إلى المحافظة على القيم الكلاسيكية وقد شنت حرباً على القيم الرومانسية والسريرية وغيرها من المدارس التي تُقدس الذات الفردية وسلطان العاطفة (انظر: العشماوي، 2009م، ص 150)، وقد دعت إلى ضرورة ضبط العواطف وتثديبها وتنظيمها بواسطة العقل، بما يجيز لنا رد هذا الاتجاه إلى القيمة المثالية في الفكر الفلسفي وما جاء به من أطروحات وتوجهات، فالقيم الكلاسيكية تتبع نظرية المحاكاة وارتباطها الفلسفية بعالم المثل الأفلاطوني، وهو العالم الأسمى والأفضل، إنه عالم الفكر والعقل والدَّهن، وهو العالم الحقيقي الذي يخلو من الزيف، لأنه ذو نزعة أخلاقية تسيّر وفق نظام وقوانين صارمة يجب على الفن الأدبي اتباعها ولا يجوز له الخروج عليها، فأساس عالم المثل قائم على "النظر التأملية العقلي؛ وذلك لأن المحسوس وهمي وجزئي زائل، أما المعقول فهو الحقيقة الكاملة الكامنة وراء هذا العالم المادي، إن الأصل هو العالم المثالي؛ عالم الأفكار والصور النموذجية الخالدة" (تليمة، 1976م، ص 176)، فمعيار القيمة عقلي فكري، وهي مهارة وصناعة وقانون وقواعد ثابتة راسخة، وانضباط وتوازن وموضوعية، مع استبعاد الواقع الحر والتلقائية والعاطفة التي تنزوي في النهاية إلى عوالم النقص والقصور والضعف والذاتية والفردية.

لكن الرؤية النقدية صاحبة الغلبة والسيادة رؤية (توحد بين الشكل والمضمون)، وذلك بالجمع بين المدارس والمناهج النقدية المختلفة؛ لتحقيق للفن رؤية نقدية قيمة تنهل من الواقع بمقدار ما تتجاوزة... بمعنى تحقيق الفرادة والتميز فضلاً عن النفع والالتزام الأخلاقي والاجتماعي والإنساني، دون أن يحيف الالتزام الاجتماعي على الفن أو العكس.

وفي كل هذا ما يدل على تنوع النُصُور لقيمة العمل الأدبي وفق اختلاف المدارس والنظريات والمناهج النقدية والجمالية التي تشترك مع تصورات القيمة في الرؤية الفلسفية؛ فالسريرية والرومانسية والتأثيرية - على سبيل المثال - متعلقة بالقيم الجمالية الفردية، وبنظرية التعبير الأدبي، أما الاتجاهات الواقعية والماركسية والبرجماتية فمتعلقة بالقيمة الجمالية المجتمعية، وترتبط بنظرية الانعكاس (الأدب انعكاس للواقع الاجتماعي) (انظر: ماضي، 2005م، ص 72)، ولا يخفى أن التوجهات والمذاهب الواقعية لا تخلو من مثالية من نوع ما؛ فالواقعية الاشتراكية على سبيل المثال لا تصف الواقع وصفاً أميناً، بل تشتر فكر الحزب، وترسم لنا عالماً مثالياً؛ لأنها تصوّر الحياة كما ينبغي لها أن تكون طبقاً للمذهب الماركسي وتشكيل الفكر الشيوعي، (انظر، ويليك، 1987م، ص 390)،

لنقدِهِ.

ويستمدُّ الذوقُ قيمتهُ من ثقافة الناقدِ وما يملكُهُ من أدواتِ ذاتِ قيمةٍ وفاعليةٍ في استبطانِ كوامنِ النصِّ الأدبيِّ وفهمِ تجلياتِهِ ومحمولاتِهِ القيمةِ الإنسانيةِ الشعوريةِ والتشكيليةِ البنيويةِ، فالنصُّ حملاً قيماً، ولا قيمةً لنقدِ القارئِ إلا باشتمالِهِ على قيمٍ جماليةٍ فاهمةٍ ينكئُ فيها على إستراتيجياتِ تشملُ البنيةَ الجوهريةَ للنصِّ، وعملياتِ الفهمِ التي تطلقها في ذهنِهِ (انظر: إيسر، 2005م، ص95)، ويسترشدُ بمفاهيمِ ناظمةٍ لأقطابِ المعادلةِ القيمةِ النقديةِ وهي: المبدعُ والنصُّ والناقدُ.

فمعاييرُ التَّواصلِ الثلاثةُ (المرسلُ المبدعُ/الرسالةُ النصيةُ/المرسلُ إليه القارئُ) هي ما شغلَ بالَ الفلاسفةِ والنقادِ وأربابِ الأدبِ عبرَ التاريخِ، من اهتمامٍ بالمبدعِ وسيرتهِ وواقعهِ الاجتماعيِّ وعصرهِ ورومانسيتهِ والتعبيرِ عن عواطفهِ، إلى الانشغالِ بالنصِّ وشعريتهِ ومكوناتِهِ الجماليةِ بوصفهِ بنيةً منزعلةً سابقةً في وجودها على المؤلفِ، انتهاءً إلى الإغلاء من شأنِ القارئِ وإنتاجيتهِ وتفاعلهِ مع العنصرينِ أنفي الذِّكر؛ لأنَّ وجودَهُما (المبدعِ والنصِّ) منوطٌ بوجودِ قارئٍ يبثُّ الحياةَ فيهما؛ بتفعيلِهِ لقيمتيهما الفنيةِ والجماليةِ الدلاليةِ المتضمنةِ في النصِّ أثناءَ القراءةِ (انظر: إيكو، 1996م، ص306)، وبذا صارَ معيارُ القيمةِ مرتبطاً بوجودِ القارئِ، فإذا غابَ القارئُ أو غابتِ القراءةُ الإبداعيةُ المنتجةُ بأسئلتها وفرضياتها وجولاتها ومناظيرها وإستراتيجياتها وآفاقها فلا شكَّ أنَّ القيمةَ الأدبيةَ ستغيبُ أو تتلاشى.

فالقارئُ -هنا- هو المبدعُ الحرُّ وهو السَّامي المثاليُّ الذي يُخرجُ النصَّ من أفقٍ وصفيٍّ مباشرٍ إلى عوالمٍ متعددةٍ، وهو الذي يحققُ ماهيةَ النَّصِّ وينتشلها من الجمودِ والوصفيةِ المباشرةِ، والقارئُ في النهايةِ هو الذي يُرخي ستارَ الوظيفةِ النفعيةِ / الأخلاقيةِ والعمليةِ والإنسانيةِ والجماليةِ التَّأثيريةِ ويزيدُ من مقدرةِ العناصرِ القيمةِ على التَّأثيرِ في إشعاعاتِ تنطلقُ في الاتجاهاتِ القيمةِ كافةِ دون أن يكونَ هناكَ معيارٌ وحيدٌ يقيسُ تجربةَ الإبداعِ والتلقيِ أو حتَّى معاييرَ متضافرةٍ؛ لأنَّ الإبداعَ مرَّ مَبْدُوهُ التَّجريبُ، والمَعيارُ يتطلَّبُ الثباتَ، ولا ثباتَ في الأدبِ والتَّجربةُ الإبداعيةُ في عمومها، ولذا فالمعاييرُ التي تبحثُ في قيمةِ الأدبِ متغيرةٌ ونسبيةٌ وذاتيةٌ ومتحوِّلةٌ ومزينةٌ باستمرارٍ، والأدبُ يتخطى كلَّ معيارٍ وينبئُهُ تكسبُ القارئِ أدواتِ وأساليبَ لفكِّ منظومةِ شفراتهِ وتعلُّمُهُ طرقاً جديدةً ومساراتٍ قرآنيةً لفهمهِ واستبطانِ قيمهِ، وبهذا ينتفي الصِّراعُ القائمُ بين النظرياتِ البنيويةِ الشكلانيةِ من جهةٍ ومدارسِ النقدِ الجديدِ التي تُعلي من شأنِ القارئِ من جهةٍ أخرى؛ فالنفاغَلُ الذي يُبرِّزُ قيمَ العملِ الأدبيِّ تفاعلٌ بينِ ثقافتينِ (النصِّ

القيمةُ الأدبيةُ (انظر: الصباغ، 2001م، ص57-58)؛ لأنَّ المتلقي في النهاية لا يستطيعُ فصلَ عناصرِ العملِ الأدبيِّ بعضها عن بعضٍ، فكلها لبناتٌ أساسيةٌ تشكلُ مجموعتها حكمَ القيمةِ الأمثلِ المُحقَّقِ لمفهومِ الأدبِ، ماهيةً وجوهراً ووظيفةً.

ومن الأمثلةِ على هذا الصِّراعِ ثورةُ كلِّ من (كانت وهيجل وكروتشه وغيرهم) على شتَّى النظرياتِ التي تُوحِّدُ بينَ الفنِّ واللذةِ والمنفعةِ والأخلاقِ، إذ يَرونَ أنَّ القيمةَ الجماليةَ هي القيمةُ المهيمنةُ على الفنِّ، ومستقلةٌ عن الفردِ والمجتمعِ والالتزامِ، وهم على العكسِ من (ديوي وسارتر وغيرهم) الذين جعلوا من الفنِّ مجردَ نشاطٍ براجماتيٍّ نفعيٍّ، ويجبُ أن يكونَ الأدبُ أدبَ التَّزامِ ومواقفِ (إبراهيم، 1966م، ص45، ص46، ص59، ص72، ص94، ص132، ص243).

فمعاييرُ القيمةِ الفنيةِ أو الجماليةِ أو الأدبيةِ يتحدَّدُ إذن قياساً إلى مثلِ هذه التوجّهاتِ والآراءِ المتباينةِ، ويتعدَّدُ تبعاً للتصوراتِ الذهنيةِ الكامنةِ في منطلقاتها الفلسفيةِ وظروفِ نشأتها الاجتماعيةِ والنفسيةِ والمذهبيةِ المختلفةِ، ولكنَّ الفكرةَ التي لا تستطيعُ إحدى هذه الاتجاهاتِ إنكارها هي القيمُ المتعددةُ للأثرِ الفنيِّ زماناً ومكاناً ومتلقين، بما يحققُ الديمومةَ والغنى القيميَّ في الوقتِ نفسه؛ "فقد غدا من الصُّروري أن يَهْمَلَ افتراضُ وجودِ معيارٍ أبديٍّ واحدٍ شديدِ التحديدِ تحتَ ضغطِ إحساسنا بتعدديةِ الفنِّ" (ويليك، 1987م، ص22-23)، إذ تزدادُ قيمةُ العملِ الأدبيِّ بمجموعةِ معاييرِ كعددِ القراءِ زماناً ومكاناً، ومقدرةِ العملِ على التعبيرِ عن القضايا الإنسانيةِ والاجتماعيةِ في كلِّ حينٍ، يُضافُ إلى ذلك اللغةُ وتشكلاتها وانسجامُ نظامِ النصِّ ومدى تأثيره في إحداثِ اللذةِ الجماليةِ والمتعةِ والمنفعةِ في القارئِ / الجمهورِ الكائنِ أو المُفترضِ وجوده، " فكلُّما زادَ تعقيدُ العملِ الفني... تعددتِ البنى والقيمُ التي يُجسِّدها... وغدا تفسيرُهُ تبعاً لذلك أصعبُ " (ويليك، 1987م، ص23).

فالقيمةُ محمولُ الذاتِ نحوَ الموضوعِ (العملِ الأدبيِّ) بكلِّ قيمهِ النصيةِ الداخليَّةِ والتناصيةِ الخارجيَّةِ، ولا قيمةً للموضوعِ ومحمولاتِهِ كلها دونَ الذوقِ الذي يتشكَّلُ بمحمولاتِ الوجودِ / قيمِ الحياةِ الإنسانيةِ والحضاريةِ / الروحيةِ / الثقافية... إلخ؛ فإذا فسدتُ هذه العناصرُ، فلا غرو من فسادِ هذه القيمةِ (الذوقِ/الشخصيِّ والجمعيِّ)، ومن هنا فلا انفصالَ بين القيمةِ الجماليةِ والقيمِ الأخلاقيةِ على سبيلِ المثالِ، ومن أبطأتُ به عزيمةُ الإنسانِ ومحمولاته أبطأتُ في كيانهِ سُبُلُ الفهمِ والحُكمِ وتجلياتِ الرؤى ومنتوجاتها. فالقيمةُ إذن محمولٌ من محمولاتِ الناقدِ الأدبيِّ؛ لأنَّ وظيفةَ الناقدِ الأدبيِّ " إصدارُ حُكمِ القيمةِ الناصحِ " (اليوسف، 2000م، ص102)، والناقدُ الحصيفُ الخبيرُ يحملُ قيماً جماليةً متعددةً ومتباينةً، وسوى ذلك فلا قيمةُ

إنتاج النص من جديد، بقيمه الفردية والمجتمعية والمثالية، بمعنى تحقيق مثالية سامية في تلقي العمل الأدبي، والنأي عن المحاكاة الحرفية للنظم والقوانين والقوالب، واعتماد الإنتاجية الإبداعية للنص ضمن قوانين متوازنة نابعة من العقل والمنطق في سبيل الوصول إلى أبهى تجليات النقد والقراءة والفهم لمكونات العمل الأدبي وقيمه المتنوعة. وفق المسارات النقدية والفلسفية الآتية: (القيمة المثالية / المذهب الكلاسيكية والميتافيزيقية / المتلقي / نظريتنا المحاكاة والخلق).

إن معيار القيمة يتمثل في جمع النص بين التوجهات المثالية وأطروحاتها السامية التي تدعو إلى النظام الكلاسيكي المثالي بقوانينه وضوابطه وتجاوزه للمادي المحسوس، وبين القيمة الفردية الذاتية باحتقائها باللذة الجمالية والحرية والعاطفة والوجدان، وبين معيار القيمة الاجتماعية الإنسانية العامة التي تحثي بالأخلاق والمنفعة والعمل، فإذا تحصل الأدب على هذه التوجهات والمقومات والمكونات والعناصر ضمن استمرارية التلقي والقراءة، ومن ثم الخلود بكل مكوناته وماهيته ومحمولاته القيمة.

والمعايير النقدية التي يحكم بموجبها على قيم النص الأدبي تتعارض بين الأذواق والتجارب وتتوغل بين النظريات والمدارس والمناهج؛ لأن الأدب يحمل خصوصية جمالية تتمثل في هذا النسيج المتشابك من المكونات والخصائص (الشكلية والمضمونية)، ولذا فالحكم القيمي لن يكون موضوعياً مثالياً بل ذاتياً نسبياً، فكل قارئ استجابات نقدية وطرائق وأدوات وإستراتيجيات متنوعة في تناول العمل الأدبي وفهم برمجته ومخططاته، بالتفاعل مع بنيته الجمالية عبر السياحة في فضاء النص ومكوناته، فالقيمة محمول الذات القارئة نحو الموضوع (العمل الأدبي) بكل قيمه النصية والتناصية، فلا تتحقق للنص قيمة أو وجود إلا بوجود القارئ الذي يبث الحياة في أرض موات بتفعيله للقيم الجمالية، فإذا غاب القارئ فلا شك أن القيمة الأدبية ستغيب وتضمحل، وفي الوقت نفسه يظل النص خالداً بمجموع قيمه الكامنة فيه، ويعلو كذلك على القارئ بكل معايير التي تبحث في قيمة النص؛ لأن المعايير النقدية تحتاج إلى أن تكون مرنة ومتحولة؛ لتستوعب مرونة الأدب وتحوله، وليظل نوع من الحوار الدائم والتواصل وإثارة الأسئلة التي تحقق القيمة عبر الزمان واختلاف المكان.

والقارئ)، بين الثقافة النصية المرتبطة نوعاً ما بالمؤلف، وثقافة القارئ النقدية وذريته وخزينة المعرفة المتنوع (انظر: إيكو، 1996م، ص324).

إن القيمة كامنة في هذا التفاعل ما بين البنية النصية والقارئ، بحيث لا يكتفى باكتشاف المعنى وسيرويته والإجابة عن تساؤلاته، بل الأهم ما يفعله بك النص ومدى ما يثيره من أسئلة تحقق باستمرار قيمة الفنية / الجمالية وتضمن ديمومة التلقي، فالقارئ المتذوق (أفراداً وجماعات ومؤسسات) معيار أساس للقيمة الأدبية النقدية، وهو الوحيد الذي يحق له إصدار حكم القيمة، وهو حمال المعايير والآليات والإستراتيجيات والآفاق التي تؤهله لإصدار هذا الحكم، فالبحث عن قيم النص الجمالية ينتج مجموعة من القراءات المبنية على الاختلاف والتشابك وربما كسر آفاق الفهم السابق أو المعاصر وردمه، ببناء آفاق جديدة، تحقق ديمومة البنية، ومن ثم ديمومة ما تحمله من فكر وثقافة وإبداع.

لقد كان للبحث مسوغات عدة للنظر في إشكالية بحث الفلاسفة وأرباب الأدب والنقد عن معيار أو أكثر لقياس قيمة العمل الأدبي، كل بحسب توجهاته الفكرية ومنطلقاته الفلسفية التي أوردت أنفاً، لذا يأمل هذا البحث في فتح آفاق جديدة للنظر النقدي والتأمل الفلسفي، بحيث يستقر في الأذهان عدم انفصال المعرفة الإنسانية بمظاهرها وتجلياتها كافة؛ علماً وفكراً وأخلاقاً وديناً وفتناً وإبداعاً.

وفي المجمل يمكن تكثيف نتائج عامة من مجموع فرضيات البحث وأسئلته ومباحثه؛ فقد لوحظ أن القيمة الفردية تقدس سلطان العاطفة والإبداع الذاتي بالانطلاق في التعبير عن المشاعر دون قيود أو نظام محدد. وفق المسارات النقدية والفلسفية الآتية: (القيمة الفردية / المذهب الرومانسي / المؤلف (المرسل) / نظريتنا التعبير والخلق). وأن القيمة المجتمعية تقدّر المنفعة والعمل والإنتاج، وتتفي نظرية (الفن للفن)، وتدعو إلى الرسالة والهدف والمنفعة من الفن الأدبي بما يحقق الخير والسعادة للمجتمع. وفق المسارات النقدية والفلسفية الآتية: (القيمة المجتمعية / المذهب الواقعية والنفعية والبنوية / النص (الرسالة) / نظريتنا الانعكاس والخلق). أما القيمة المثالية فتدعو إلى إبداعية القارئ، وتؤثر القانون والنظام الكلاسيكي، بحيث يتبع القارئ إستراتيجيات تخطيطية وآليات معينة في سبيل

المصادر والمراجع

- إبراهيم، زكريا. 1966م، فلسفة الفن في الفكر المعاصر، مكتبة مصر للطباعة، القاهرة.
- إبراهيم، عبد الله. 1986م، المركزية الغربية والمصطلح النقدي، إشكالية الخطاب والنص، بحث في الأصول والانزياح الدلالي، مجلة أفكار، الأردن، ع123.
- ابن مراد، إبراهيم. (1992م)، المعجمية وعلم المعجم، مجلة المعجمية، تونس، ع8.
- ابن منظور، محمد بن جلال الدين. (1986م)، لسان العرب، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، ط3، ج11، بيروت. لبنان.
- إسماعيل، عبد المنعم. 1981م، نظرية الأدب ومناهج الدراسات الأدبية، ج1، مكتبة الفلاح، الكويت.
- إيجلتون، تيري. 1997م، مقدمة في نظرية الأدب، ترجمة أحمد حسان، ط2، نواراة للترجمة والنشر، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة.
- إيسر، فولفجانج. (1998م)، عمليات القراءة - مقارنة ظاهراتية، ترجمة علي عفيفي، مجلة فصول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ع16.
- إيسر، فولفجانج. 2000م، فعل القراءة، نظرية في الاستجابة الجمالية، ترجمة عبد الوهاب علوب، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة.
- إيكو، أمبرتو. (1996م)، القارئ في الحكاية، التعاقد التأويلي في النصوص الحكائية، ترجمة أنطوان أبو زيد، ط1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت - لبنان.
- إيكو، أمبرتو. (2007م)، العلامة، تحليل المفهوم وتاريخه، ط1، ترجمة سعيد بنكراد، المركز الثقافي العربي، بيروت - لبنان.
- بعلي، حفناوي رشيد. (2011م)، مسارات النقد ومدارات ما بعد الحداثة، في ترويض النص وتقويض الخطاب، ط1، دروب للنشر والتوزيع، عمان - الأردن.
- بوعكاز، عيسى. (2009م)، المصطلح وأثره في الواقع، مجلة جامعة الوادي - البحوث والدراسات، ع8.
- تليمة، عبد المنعم. (1976م)، مقدمة في نظرية الأدب، دار الثقافة، القاهرة.
- ثامر، فاضل. (1988م)، اللغة الثانية: الحداثة النقدية وإشكالية أحكام القيمة، مجلة الآداب، مج36، ع12/11.
- ثامر، فاضل. (1994م)، اللغة الثانية، في إشكالية المنهج والنظرية والمصطلح في الخطاب النقدي العربي الحديث، ط1، المركز الثقافي العربي، بيروت - لبنان.
- جهامي، جبرار، وآخرون. (2004م)، موسوعة الفكر النقدي العربي والإسلامي المعاصر، ط1، جزء2، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان.
- الحمزاوي، محمد. (1999م)، إشكالية المصطلح إشكاليات، مجلة العلوم الإنسانية، ع2.
- خرطبييل، سامي. (1980م)، الوجود والقيمة، ط1، دار الطليعة، بيروت - لبنان.
- دو لودال، جبرار. (2004م)، السيميائيات أو نظرية العلامات، ترجمة عبد الرحمن بو علي، دار الحوار، اللاذقية - سوريا.
- رويّه، ريمون. (1960م)، فلسفة القيم، ترجمة عادل العوا، مطبعة جامعة دمشق، سوريا.
- ستولنيتز، جيروم. (1981م)، النقد الفني، دراسة جمالية وفلسفية، ترجمة فؤاد زكريا، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت - لبنان.
- الصباغ، رمضان. (2001م)، الفن والقيم الجمالية بين المثالية والمادية، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، إسكندرية - مصر.
- صليحة، نهاد. (1986م)، مناقشة حول القيمة الفنية بين الناقد الأدبي تيري إيجلتون والناقد الفني تيري فولر، مجلة فصول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ج1، ع1.
- عبد النور، جيو. (1979م)، المعجم الأدبي، ط1، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان.
- العشماوي، محمد زكي. (2009م)، الأدب وقيم الحياة المعاصرة، الأعمال النقدية الكاملة 3، مؤسسة جائزة عبد العزيز سعود البابطين للإبداع الشعري، الكويت.
- العوا، عادل. (1986م)، العمدة في فلسفة القيم، ط1، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق.
- الفيفي، عبد الله. (2006م)، نقد القيم، مقاربات تخطيطية لمنهاج علمي جديد، ط1، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت - لبنان.
- قاسم، سيزا، وأبو زيد، نصر حامد. (1986م)، أنظمة العلامات في اللغة والأدب والثقافة، مدخل إلى السيميوطيقا، مقالات ودراسات مترجمة، دار الياس العصرية، القاهرة.
- قنصوة، صلاح. (1984م)، نظرية القيم في الفكر المعاصر، ط2، دار التنوير، بيروت - لبنان.
- لالاند، أندريه. (2001م)، موسوعة لالاند الفلسفية، ترجمة خليل أحمد خليل، ط2، مج3، منشورات عويدات، بيروت - لبنان، وباريس.
- ماضي، شكري عزيز. (2005م)، في نظرية الأدب، ط1، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت - لبنان، دار الفارس، عمان - الأردن.
- محمد، عبد الناصر. (2008م)، حول قضايا المصطلح النقدي الحديث، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، جامعة مؤتة، الأردن، مج4، ع3.
- المرتجي، أنور. (1987م)، حول القيمة المهيمنة، عالم الفكر، الكويت مج18، ع1.
- المساعيد، ريحان إسماعيل. (2015م)، الانزياح في شعر الحبيثة، دراسة أسلوبية، ط1، دار ورد للنشر والتوزيع، عمان - الأردن.
- المساعيد، ريحان إسماعيل. (2015م)، سيميائية الجسد وممثلاته الثقافية في شعر الأعشى الكبير، ط1، دار البازوري العلمية، عمان - الأردن، مؤسسة حمادة للنشر، إرد - الأردن.
- نصار، نواف. (2007م)، المعجم الأدبي، ط1، دار ورد للنشر، عمان - الأردن.
- هلال، محمد غنيمي. (1973م)، النقد الأدبي الحديث، دار الثقافة، بيروت - لبنان.
- ويليك، رينيه. (1987م)، مفاهيم نقدية، ترجمة محمد عصفور، عالم المعرفة 110، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
- اليوسف، يوسف سامي. (2000م)، القيمة والمعيار، مساهمة في

The Criterion of Literary Value between Philosophical Ideologies and Modern Literary Criticism Views

*Raihan I. Al-Maseid**

ABSTRACT

This study seeks to explore the philosophical perceptions and critical aesthetic views revolving around the different understandings and manifestations of the literary value concept? In particular, the paper tries to answer the main research question, can we relate together the modern views in criticism and the theorizing philosophical principles with literary value as a concept. Stemming from this question, what are the different criteria in criticism that would judge literary texts as being loaded with literary value? In turn, this would lead to the issue of whether literary value is intrinsic to the text, or it is the result of the reader's interaction with the text. The paper concludes that because critics do not agree on specific criteria to judge literary value based on the reader's response. This research comes as an attempt to present new reader responses tackling the concept of literary value.

Keywords: Criterion, Literary Value, Critical Theory, Literary Theory, Philosophy.

* Deptment of Arabic Language, Zarqa University. Jordan. Received on 11/02/2016 and Accepted for Publication on 21/05/2016.